

# الأزمة المالية العالمية وأثرها على التمويل الأصغر

## العملاء: التغيرات في مصادر الدخل والنفقات

حتى الآن، لا تتوفر سوى شواهد غير موثقة على كيفية تأثير الأزمة المالية على أسر عملاء مؤسسات التمويل الأصغر. كما أنه ليس من السهل فصل الآثار ذات الصلة المباشرة بالأزمة المالية عن الظروف القائمة من قبل. كأزمة الغذاء، على سبيل المثال. ولكن ثمة تقارير ميدانية تشير إلى أن القوة الشرائية المتمثلة في زيادة الأسعار والتباطؤ الاقتصادي تتسبب في انخفاض دخل الأسر. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الغذاء في الأشهر الأخيرة، فإنها لا تزال مرتفعة في بعض الأماكن، كما ظل زوو الدخل المنخفضة يجاهدون من أجل التكيف معها. وأظهر استبيان، أجرته مؤخراً المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Duflos and Gaehwiler 2008) وشمل مجموعة محدودة من مؤسسات التمويل الأصغر، أن ارتفاع أسعار الغذاء تسبب في سحب العملاء مدخراتهم، والاقتراع من النفقات الموجهة لغير الغذاء، ومعاناتهم - في بعض الحالات - من صعوبات في سداد القروض.

**العديد من عملاء التعاونيات هم من الرعاة الذين يحققون دخولهم من بيع صوف الكشمير، أو اللحوم، أو الجلود، وقد شهدت أسعارها في السوق انخفاضاً أثناء الأشهر الأخيرة. ومع وجود تضخم سنوي تصل نسبته إلى 30 في المائة تقريباً، زادت التكاليف المعيشية للرعاة بصورة كبيرة، كما هو الحال مع الجميع. وعلاوة على ذلك، أدى النقص في السيولة إلى توقف البنوك الأخرى عن توزيع القروض في المناطق النائية، أو تضييقها لذلك.**

- غيريلما يو، زاك بنك XacBank، منغوليا

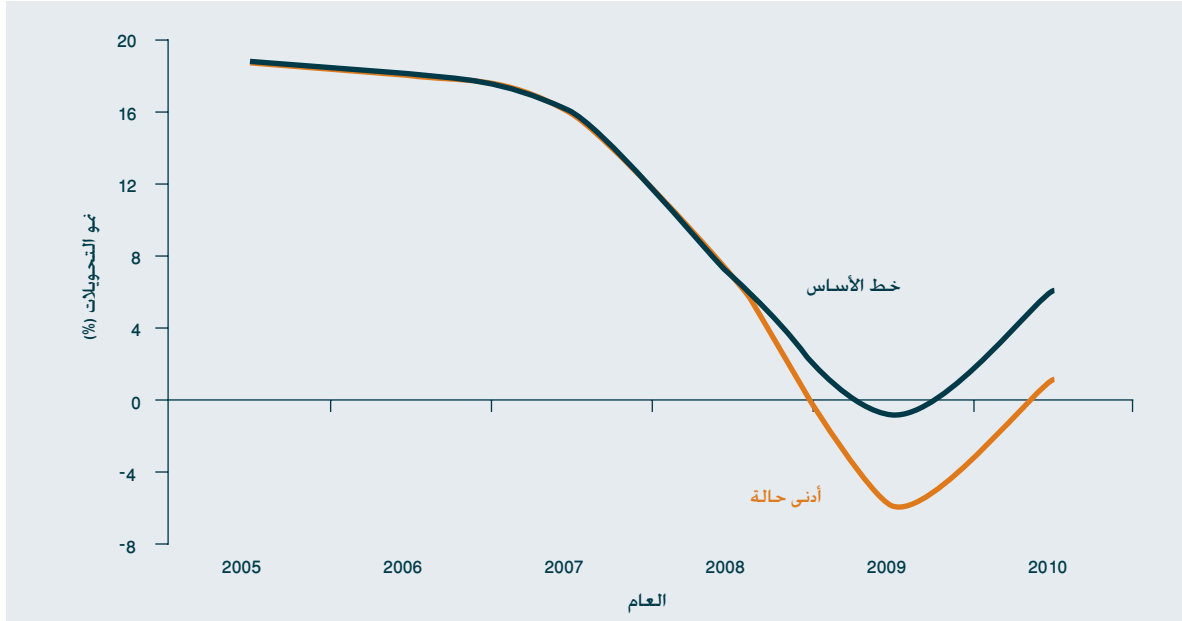
وقد أشارت أبحاث حديثة أجريت في باكستان إلى أن معدل التضخم الذي بلغ 25 في المائة تقريباً لم يتسبب، على غير المتوقع، في إحداث آثار ضارة على عملاء التمويل الأصغر حتى أواخر عام 2008 (Zaidi et al. 2008). بل على العكس، استفاد العملاء المنتجون للمحاصيل الغذائية والسلع الزراعية بالفعل من أسعار السوق المرتفعة. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون للتضخم أثر سلبي على معظم الأعمال التجارية لعملاء التمويل الأصغر لاحقاً هذا العام.

**خرجت** مؤسسات التمويل الأصغر - إذا ما قورنت بغيرها من المؤسسات المالية - سالمة نسبياً من الأزمات المالية التي حدثت خلال العقود القليلة الماضية. فخلال أزمات العملة التي وقعت في شرق آسيا، والأزمات المصرفية التي حدثت في أمريكا اللاتينية في تسعينات القرن الماضي، كان أداء المؤسسات التي تخدم العملاء الفقراء أفضل بصفة عامة من الناحية المالية من البنوك الرئيسية. ففي ذلك الوقت، لم يكن العملاء أصحاب المنشروعات الصغرى الذين يحصلون على تمويل من مؤسسات التمويل الأصغر قد حققوا أي مستوى من الاندماج في الأسواق المصرفية، وأسواق العملات المحلية.

وعلى الرغم من أن مؤسسات التمويل الأصغر لا تزال تتمتع بجذور عميقة قادرة على مقاومة الصدمات، فقد صار لها الآن العديد من الروابط مع الأسواق المالية المحلية والدولية، ونتيجة لذلك فمن المرجح أن تتأثر تلك المؤسسات بالأزمة المالية الراهنة. فقد يعاني الكثير من هذه المؤسسات، وربما تنهار أخرى، إلا أن القطاع يقوم على أسس قوية. كما أنه من شأن وجود العديد من المؤسسات القوية، وسوق هائلة غير مستغلة من العملاء المتمتعين بالجدارة الائتمانية، ضمان اجتياز قطاع التمويل الأصغر للتحديات التي تسبب فيها الأزمة المالية الحالية.

ومن ناحية أخرى، تبدو آثار الأزمة العالمية الراهنة أكثر تعقيداً وعمقاً، وأصعب في التنبؤ بها مما سبق. إلا أنه من الواضح أن آثار الركود العالمي على الأجل المتوسط والطويل ستكون أكثر قساوة على العديد من الفقراء، وعلى المؤسسات التي تخدمهم، وتشير الشواهد غير الموثقة إلى أنه في الوقت الذي تنشر فيه توابع تلك الأزمة نشاطها في جميع أنحاء الكرة الأرضية - الأزمة الائتمانية، واضطراب أسواق العملات، وفقدان الوظائف، وهبوط الطلب - فإن مؤسسات التمويل الأصغر تتأثر بطرق مختلفة للغاية. وتتوقف كيفية تأثر تلك المؤسسات على عوامل مثل هيكل خصوم المؤسسات، وحالتها المالية، والسلامة الاقتصادية لعملائها. وإلى الآن، ينصب تركيز واضعي السياسات على تدابير الاقتصاد الكلي. وفي بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية، يتخذون موقف الانتظار والترقب لما تسفر عنه الأمور في الربع الأول من عام 2009، على أن تتخذ خطوات أكثر وضوحاً في وقت لاحق من العام<sup>1</sup>.

الشكل 1: النمو المتوقع في تدفق التحويلات



المصدر: (Ratha et al (2008)

سحب المدخرات، والتعثر في السداد. ويسبب ذلك مخاطر سيولة، ومخاطر ائتمانية لمؤسسات التمويل الأصغر. ولكن، لحسن الحظ، يبقى الطلب على السلع الإعايشية الضرورية ثابتاً أثناء فترات الانكماش الاقتصادي، وكما هو معلوم، يمثل ذلك الأمر النشاط التجاري للعديد من المشروعات الصغرى. ويشير البعض إلى أن العملاء الأذكى يمكنهم الاستفادة، على سبيل المثال، عن طريق تعديل مخزوناتهم بحيث يقومون ببيع السلع الأرخص لتلبية طلبات العملاء التي أصبحت مقتصدة مؤخراً (CGAP 2008).

**أدت الأزمة المالية إلى تقلص التدفق الوارد للتحويلات من المواطنين/الأقارب العاملين في الخارج، ولذا يتعين على بعض الأفراد اللجوء إلى مدخراتهم، أو إلى الحصول على قروض.**

-دانيال منساه.

عضو أحد الاتحادات الائتمانية من غانا

وبناء على ذلك، يتوقع غالبية مراقبي الصناعة أن تترجم الضغوط الواقعة على العملاء، بصفة عامة، إلى زيادة في حالات التخلف عن السداد بمرور الوقت. وقد تعاني جهات إقراض المشروعات الصغيرة، والجهات التي تقدم قروضاً للعاملين من ذوي الرواتب، من ذلك الوضع بصورة أكبر من جهات

ومما زاد الأمور سوءاً أن مديري مؤسسات التمويل الأصغر من بلدان مختلفة، مثل منغوليا، والهند، ورواندا، ومالي، وباكستان، ذكروا أن العملاء المتضررين بالفعل من التضخم يتأثرون على نحو مضاعف بالتراجع الاقتصادي في البلدان المتقدمة: ففقدان الوظائف في الولايات المتحدة، وأوروبا، يعني انخفاض التحويلات من الأقارب العاملين بالخارج (CGAP 2008). ووفقاً لتوقعات البنك الدولي، سيصل النمو في تدفق التحويلات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية إلى أدنى مستوى له في عام 2009، ولكنه سيعود مرة أخرى إلى الارتفاع ليصل إلى معدل نمو قوي في وقت مبكر في عام 2010 وفقاً للسيناريو الأساسي (انظر الشكل 1). ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات التحويلات الواردة بالدولار الأمريكي في خمس من المناطق النامية الست خلال عامي 2009 و2010، مع حدوث انخفاضات حادة مقارنةً بالسنوات الأخيرة (Ratha et al. 2008). ويعني ذلك انخفاض تدفق الموارد للأسر الفقيرة.

## مؤسسات التمويل الأصغر: المسائل المتعلقة بهيكل التمويل

تشير مؤسسات التمويل الأصغر إلى أن القدرة الشرائية للعملاء قد انخفضت، في الوقت الذي ارتفعت فيه الاحتياجات النقدية، مما أدى إلى

عملاء التمويل الأصغر مخدومون من قبل مؤسسات رسمية (خاضعة للرقابة التنظيمية)، العديد منها مشمول ببرامج تأمين وطنية للودائع. تتوقف على القوانين الوطنية وشكلها القانوني. وقد زاد العديد من البلدان من مستويات تغطيتها التأمينية للودائع على مدار عام 2008 كرد فعل للأزمة المالية. وسيشهد هذا العام على الأرجح توسيع نطاق ولاية التأمين على الودائع في بلدان عديدة، مما سيؤدي إلى إدراج المزيد من مؤسسات التمويل الأصغر في تلك البرامج<sup>3</sup>.

### المخاطر المؤسسية لإعادة التمويل

ربما كان الشاغل الأكثر إلحاحاً في معظم البلدان هو كيفية تأثير الانكماش العالمي للسيولة على كلفة وتوفير التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر التي لا تتلقى ودايع. ففي الأشهر الأخيرة، شهدت مؤسسات التمويل الأصغر على مستوى العالم قلّة في السيولة، وارتفاعاً في تكاليف الاقتراض (Fitch 2009). فقد أصبحت الأموال من كل من البنوك المحلية والدولية أكثر شحاً وكلفة. كما أصبح المستثمرون أكثر خوفاً وتجنباً للمخاطر. كما وردت تقارير عن حدوث زيادات حادة في الأسعار - من 250 نقطة أساس في أوروبا الشرقية، إلى 400 نقطة أساس في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، بل وإلى 450 نقطة أساس أو أكثر في مؤسسات الدرجة الممتازة في جنوب آسيا (CGAP 2008). ففي أفريقيا، طالبت بعض البنوك الأوروبية المقرضة من مؤسسات التمويل الأصغر سداد أقساط القروض قبل حلول موعدها، وقدمت عروضاً للإعفاء من رسوم السداد المقدم، بينما انسحبت بعض البنوك الدولية بالكامل.

وفي الوقت الذي أفدمت فيه البنوك الدولية على زيادة الأسعار بشكل مباشر، قامت البنوك المحلية التي تعتمد على أسواق الائتمان العالمية، هي الأخرى بتقليص الإقراض

ونظراً لاستحقاق التمويل المقدم من معظم البنوك والمستثمرين لمؤسسات التمويل الأصغر بعد عام أو عامين، فمن المتوقع أن تصبح مشاكل إعادة التمويل أكثر حدة عند استحقاق القروض في عامي 2009 و2010 (CGAP 2008). (قدرت مؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة الألمانية للتعمير، وثلاث مؤسسات كبرى لإدارة الصناديق مؤخراً احتياجات إعادة تمويل

إقراض المشروعات الصغرى التقليدية، التي يعد عملاؤها أقرب إلى عدم التأثر من حالات الانكماش الاقتصادي. وحتى الآن، يبقى ذلك التدهور غير موثق: فحتى الربع الأخير من عام 2008، أشار المعيار المقارن Symbiotics 50 الذي يعنى بمتابعة كبرى مؤسسات التمويل الأصغر على مستوى العالم، إلى عدم حدوث تغيرات كبيرة في الربحية أو المخاطر (Symbiotics 2009).

### استقرار الودائع

تعد مؤسسات التمويل الأصغر التي تمتلك قاعدة عريضة من الودائع أقل عرضة لمخاطر إعادة التمويل. حيث إن غالبية مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، بما فيها المؤسسات القائمة على المدخرات في أفريقيا، تعد محمية نسبياً مقارنة بمؤسسات التمويل الأصغر التي تعتمد على جهات التمويل الدولية التي تضررت من انكماش الائتمان. من جهة أخرى، تعد بعض أنواع الودائع أكثر استقراراً من غيرها، كما أن مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع لا تتلقى ودايع من العملاء الفقراء فقط، بل في الواقع، يعتمد الكثير منها اعتماداً كبيراً على ودايع المؤسسات الكبيرة، التي تجنح إلى التقلب، على العكس من ودايع الأفراد المحلية.

وفي عالم صارت فيه الاتصالات عالمية، وتنتقل فيه الأخبار كالبرق، فإن انهيار البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في البنوك المحلية. فقد شهدت بنوك التمويل الأصغر في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، كما هو الحال مع البنوك الأخرى في المنطقة، سحباً منتظماً للودائع لأسابيع عديدة أعقبت الإعلان عن انهيار بنك ليمان براذرز. وفي روسيا، وصلت عمليات سحب الودائع الشهرية في القطاع البنكي إلى ذروتها في شهر أكتوبر/تشرين الأول حيث بلغت نسبتها 5-7 في المائة من إجمالي قاعدة الودائع، إلا أن المشكلة هدأت بعد ذلك بقليل. ووفقاً للتقارير، تزايدت شعبية خدمة صناديق الأمانات في البنوك - حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بأموالهم في صورة نقود. وقد زادت بعض البنوك من رسوم تقديم تلك الخدمات بنسبة تتراوح من 5 إلى 20 في المائة<sup>2</sup> وبعيداً عن أوروبا الشرقية، لم تقع عمليات سحب على نطاق كبير للمدخرات إلا في حالات منعزلة.

وربما كان تأمين الودائع يمثل شبكة أمان مالي ضرورية لمؤسسات التمويل الأصغر، بقدر ما هي ضرورية بالنسبة لبقية النظام المصرفي. معظم

2 مقابلة هاتفية مع أولغا توميلوفا الممثل الإقليمي للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (12 يناير/كانون الثاني 2009).  
3 عرض تقديمي لشركة Canada Deposit Insurance Corporation بالبنك الدولي، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

## اضطرابات العملات الأجنبية

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر التي تقترض بالعملات الأجنبية زيادات في أسعار الفائدة ونقصاً في قيمة العملة، إلا أن القليل منها، حتى الآن، لم يتمكن من خدمة الدين نتيجة لذلك (CGAP 2008). ويعد ما يقرب من 70 في المائة من قروض مؤسسات التمويل الأصغر الخارجية مقوماً بالعملية الصعبة (Reille and Forster 2008). وقد اتجهت أسعار صرف العملات المحلية مقابل الدولار إلى الهبوط بشكل كبير على مدى الشهرين الماضيين في العديد من البلدان (بنسبة تصل إلى 20 في المائة في بعض الحالات). وفي تلك الحالات التي تكون فيها عمليات الاقتراض الخارجي بالعملات المحلية، تقوم بعض جهات الإقراض في أمريكا اللاتينية بممارسة الخيارات لتحويل تلك القروض التي بالعملية المحلية إلى قروض دولارية بعد إخطار قصير الأجل.<sup>6</sup>

**على الرغم من أن السيولة بدت على ما يرام في نهاية عام 2008، فمن المرجح أن تعاني بعض المؤسسات من مشاكل في إعادة تمويل التزامات ديونها خلال عام 2009، لا سيما إن كانت قد قبلت "نقوداً ساخنة" من مستثمرين متقليبين.**

-مارتن هولتمان، مؤسسة التمويل الدولية

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أعلنت مؤسسات التمويل الأصغر التي منيت بخسائر في الصرف الأجنبي، أن تلك الخسائر تراوحت من 7 إلى 43 في المائة من أرباحها، بينما أعلنت إحدى مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية خسائر بلغت 75 في المائة في عام واحد (CGAP 2008). وفي مؤسسات الدرجة الممتازة، فإن القروض المقومة بالعملية الأجنبية المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي مثل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الألماني للتنمية تساوي جزءاً كبيراً من قاعدة رأس المال المساهم. ويصدق ذلك بصفة خاصة على كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، حيث تفوق الخسائر الناجمة عن التعرض لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية رأس المال المساهم. وفي أمريكا اللاتينية، لن تتأثر البلدان التي تستخدم الدولار الأمريكي، مثل الإكوادور والسلفادور، ولكن غالبية مؤسسات التمويل الأصغر موجودة في بلدان لا ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي. وحتى الآن، لا

مؤسسات التمويل الأصغر في محافظها بمبلغ 1.8 مليار دولار لعام 2009). ونظراً لتوقع مؤسسات التمويل الأصغر وقوع عجز في التمويل، فمن المرجح أن تبطئ من النمو وأن تقلل من الإقراض الجديد. وستتمسك على الأرجح بعملاتها الحاليين، ولن يقدم بعضها سوى مبالغ صغيرة، أو ربما تحجم عن تجديد القروض مطلقاً. وقد يكون ذلك معقولاً من حيث إدارة الأصول والخصوم، ولكنه قد يؤدي إلى الإضرار بنوعية الأصول حيث إنه يقوض حوافز السداد. وتبعاً لإحدى مؤسسات التمويل الأصغر في رواندا، والتي أقدمت على الإبطاء من نموها الائتماني، فإن عملاءها أصبحوا يتخلفون عن سداد القروض، نظراً لتقلص آمالهم في الحصول على المزيد منها.

وقد استجابت الوكالات الإنمائية الوطنية ومتعددة الجنسيات إلى الانكماش الائتماني عن طريق إنشاء تسهيلات للسيولة:

- أعلن بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) في أكتوبر/تشرين الأول 2008 تسهيلاتاً تمويلية بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لمساعدة مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية على مواجهة الأزمة.
  - في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، قام بنك الاحتياط الهندي بتقديم خط ائتماني بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي إلى SIDBI، وهو بنك التنمية الخاص بالصناعات الصغيرة في الهند.<sup>4</sup> ويخصص هذا الخط بالأساس لتوفير سيولة عاجلة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، إلا أن لبنك SIDBI الحرية في استعمال السيولة الجديدة لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر.
  - في فبراير/شباط 2009، بدأت كل من المؤسسة الألمانية للتعمير ومؤسسة التمويل الدولية تسهيل إعادة تمويل عابر للحدود لمؤسسات التمويل الأصغر بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.<sup>5</sup>
- ويعد مثل ذلك التمويل العاجل ضرورياً بشكل ملح، ولكن يجب أن يكون قصير الأجل ومسعراً، كحل أخير، حتى لا يؤدي إلى مزاحمة المصادر المحلية للتمويل، أو يشكل عاملاً مثبطاً لتجميع الودائع. وعلى المدى الأطول، ينبغي لجهات التمويل تشجيع تطوير المؤسسات حتى تصبح مرخصة لتجميع الودائع. وسيكون من الأهمية بمكان، إقامة علاقات جيدة مع المستثمرين الذين يضطلعون بالمسؤولية الاجتماعية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

<http://www.financialexpress.com/news/rbi-set-to-finalise-special-line-of-credit-for-sidbi/384026/> 4

<http://www.ifc.org/ifcext/media.nsf/content/SelectedPressRelease?OpenDocument&UNID=212F8102D22F14C98525755400557050> 5

مقابلة هاتفية مع إحدى مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية. 6

التمويل الإنمائي في الأسابيع الأخيرة على توفير السيولة الضرورية. ومن المرجح أن تستمر في العمل على سد الفجوة التي خلفها تراجع الأطراف التجارية الفاعلة في الأشهر المقبلة.

**الجميع حذرون - حيث يتطلب تحرير بعض رؤوس الأموال من أجل الاستثمار في صناديق الاستثمار الخاصة بالتمويل الأصغر، في بعض الأحيان، تسهيل الاستثمارات القائمة بخسارة كبيرة.... وبعد ذلك الأمر صعباً على الوجدان بغض النظر عن الضرورات الاجتماعية. ولكننا لم نشهد حتى الآن تراجعاً في الوتيرة، خاصة فيما يتعلق برأس المال المساهم.**

- سيسيليا بايرن، MicroVest

## التمويل الأصغر في عام ٢٠٠٩: الطريق إلى المستقبل

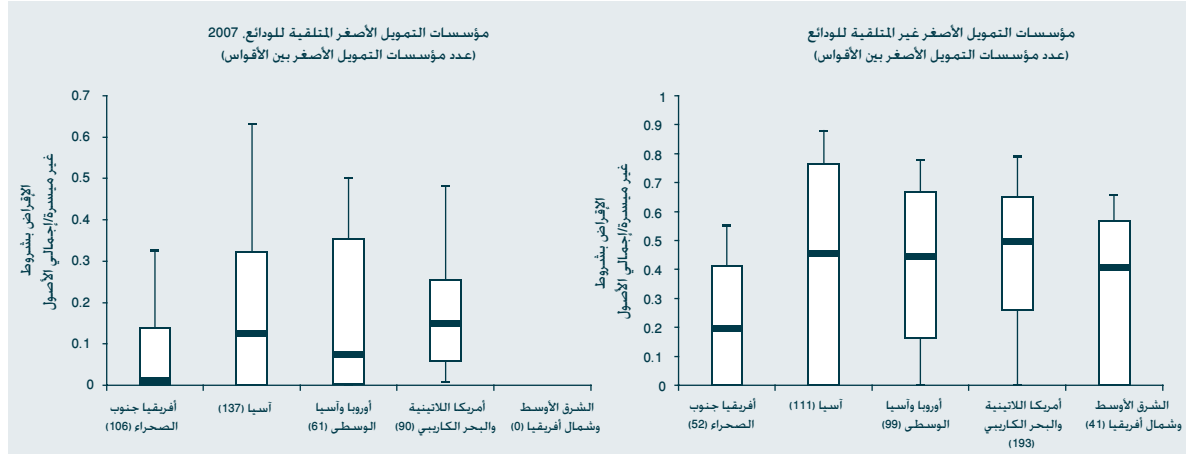
ما مدى حساسية مؤسسات التمويل الأصغر تجاه ضائقة ائتمانية طويلة الأمد في عام 2009؟ يبين الشكل 2 النسبة المئوية للاقتراض<sup>7</sup> (بشروط غير ميسرة) بسعر السوق إلى إجمالي الأصول، مفصلاً على مستوى المناطق. وتظهر المؤسسات المتلقية للودائع مستويات أعلى للاقتراض

يزال الحجم الحقيقي للمشكلة غير واضح، ولكن إذا اجتمعت التحركات المعاكسة القوية للعملاء، وعدم التوافق بين الأصول والخصوم، فقد يسبب ذلك مشاكل حقيقية لبعض المؤسسات (Fitch 2009).

## المستثمرون الإنمائيون: مؤسسات الت مويل الإنمائي تكتسب أهمية

أدت الأزمة المالية إلى تحول الاهتمام عن المستثمرين التجاريين إلى المستثمرين الإنمائيين. فقد أصبحت سوق التزامات القروض بالضمانات العينية مغلقة، ونضب التمويل البنكي. ولم تشهد صناديق التمويل الأصغر وغيرها من أدوات الاستثمار الخاصة عمليات استرداد ملموسة من قبل المؤسسات المقترضة، ولكنها تتوقع أن تواجه تعبئة الأموال في الأشهر المقبلة مزيداً من الصعوبات. فالمستثمرون من الأفراد حذرون ويخشون من تحقيق خسائر في استثمارات قائمة مما يجعلهم يمتنعون عن إتاحة الأموال للاستثمارات الجديدة في التمويل الأصغر. ونظراً لتعرض الموازنات الحكومية للاستنزاف بسبب إجراءات الإنقاذ المالي، فسيتم تقليص موازنات المعونات الكلية، وسيدخل التمويل الأصغر في منافسة مع أولويات أخرى للمعونات، مثل الزراعة وأعمال الإغاثة. وقد انخفضت المعونات الأجنبية بنسبة 8.4 في المائة في عام 2007، كما إن معظم الجهات المانحة ليست في وضع يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المعلنة بزيادة المعونات (OECD 2008). وعلى خلفية ذلك الأمر، أقدمت الوكالات الحكومية، ومؤسسات

### الشكل 2: الاقتراض بسعر السوق، حسب المنطقة



ملاحظات: حجم العينة موضح بين الأقواس. تمثل الأعمدة الأفقية العرضية المتوسطات؛ ويمثل أعلى وأسفل المربعات البيضاء النسب المئوية 75 و25 على التوالي؛ والأعمدة القصيرة المرتفعة والمنخفضة تمثل النسب المئوية 95 و5، على التوالي.

ويجب إيلاء عناية أكبر بإدارة الأصول والخصوم، لا سيما تفاوت آجال الاستحقاق والخسائر الناجمة عن تقلبات العملات الأجنبية، وبصفة عامة، يجب بذل جهد إما لترشيد مصادر التمويل، أو تنويعها بحيث يصبح عددها متوازناً، وقابلاً للإدارة.

وربما كان الأمر الأكثر أهمية يتمثل في ضرورة اتخاذ مؤسسات التمويل الأصغر، غير المتلقية للودائع، خطوات في مواجهة التحديات المتواصلة حتى تحصل على ترخيص لتجميع الودائع، ومن ثم تحد من اعتمادها على التمويل الخارجي. ولاشك أن تلك التدابير ستستغرق وقتاً وأموالاً وخبرة تفننر إليها العديد من مؤسسات التمويل الأصغر، ولكن ينبغي لها أن تنشئها.

الحكومات، ثمة حاجة إلى أن نبين لوضعي السياسات أن كلاً من الاشتغال والاستقرار يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، بشرط تصميم الأدوات، وضمانها، وتنسيقها بشكل مناسب. وإن كان بالإمكان تفهم رد الفعل الحذر تجاه الأزمة المالية، إلا أنه ثمة مبعث للقلق من إفراط الجهات الرقابية في التحفظ بشكل عام، فهي بذلك تلقي بشباك عريضة تؤدي، دون ترو، إلى إعاقة الأنشطة غير المرتبطة بالمخاطر المتعلقة بالأزمة. ومن أمثلة ذلك، تقييد إصدار التراخيص الجديدة لتلقي الودائع، أو الحد من التوسع في الفروع، فمن شأن تلك القيود أن تحد، بلا أية ضرورة، من القدرة على الحصول على التمويل، دون أن توفر في الوقت نفسه، أي دعم إضافي للاستقرار.

كما إن المضي قدماً في السياسات المحفزة للحصول على التمويل قد يعتبره التعثر والاضطراب، نظراً لانصراف تركيز الحكومات إلى الشواغل الأكثر إلحاحاً المتعلقة بسلامة النظام المالي ككل. ومن شأن بعض الخطوات حسنة النية الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة، مثل إسقاط الديون، أو الإقراض المدعوم، أو تحديد سقف لأسعار الفائدة، أن تؤدي، على المدى الطويل، إلى الإضرار بالقدرة على الحصول على التمويل. ويجب أن يضع واضعو السياسات نصب أعينهم ألا تحول العلاجات قصيرة الأجل دون إمكانية الحصول على الخدمات المالية المستدامة على الأجل الطويل.

الجهات المانحة والمستثمرون. يجب على الجهات المقدمة للتمويل أن تقف إلى جانب المؤسسات القوية التي تواجه مشاكل في السيولة، ومساعدتها على إعادة جدولة ديونها، وإعادة الرسملة، أو تقديم تمويل عاجل للمؤسسات القادرة على الاستمرار. ويجب أن يكون ذلك التمويل قصير الأجل، ومسعراً كحل أخير، حتى لا يؤدي إلى مزاحمة المصادر المحلية للتمويل، أو يشكل عاملاً مثبطاً لتجميع الودائع. وعلى المدى الأطول، ينبغي

بسعر السوق، إلا أن مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تتلقى ودايع تحصل هي الأخرى على قسم كبير من تمويلها من مصادر تجارية. وهناك بعض المخاطر المتعلقة بالسيولة، خاصة لمؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، إلا أن الطبيعة الفعلية (أي المصادر) للاقتراض تبدو غير واضحة. لذا فمن المعقول أن نفترض أن الاقتراض من مؤسسات التمويل الإنمائي أو الجهات المانحة، حتى ولو كان بسعر السوق، أقل عرضة للسحب من القروض البنكية التقليدية.

**إن الترويج واسع النطاق لما يتسم به قطاع التمويل الأصغر من خصائص القوة، ومقاومة التقلبات الدورية، قد ينقلب عليه في الحقيقة [...]، فربما قللت بعض الجهات المانحة من مسانحتها لذلك القطاع مفترضاً أن مؤسسات التمويل الأصغر في وضع جيد يؤهلها لتدبر شؤونها إذا ما كشرت الأزمة عن أنيابها، بينما ستكون القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في أمس الحاجة لمزيد من المساندة.**

- أليس بروكس، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بوليفيا

وفيما يلي بعض الأفكار التي ينبغي أن تضعها في الاعتبار الأطراف المختلفة المشاركة في السوق خلال اجتيازها للأزمة.

مؤسسات التمويل الأصغر. ينبغي لمؤسسات التمويل الأصغر زيادة احتياطاتها، وتعديل خطط النمو بحيث تكون أكثر تحفظاً، في ضوء الائتمان الأكثر تقييداً. ولكن يجب عليها الوفاء بتعهداتها الضمني بمنح قروض متابعة فورية للمقترضين الحاليين الذين التزموا بسداد ما عليهم من مستحقات. وإذا أخفقت مؤسسات التمويل الأصغر في ذلك، فسيقوض ذلك من حوافز العملاء على السداد، ومن ثم تزداد حالات الإعسار سريعاً.

ويجب على مؤسسات التمويل الأصغر أن تركز أكثر مما سبق على الممارسات السليمة، وضمان فهم العملاء لشروط القروض التي يحصلون عليها، وتقييم القدرة على السداد لحماية كل من المقترضين ومؤسسات التمويل الأصغر من فرط المديونية. ويجب على مديري مؤسسات التمويل الأصغر التواصل بشكل استباقي وصریح مع الجهات المقرضة والمستثمرين حول الشواغل المتعلقة بإعادة التمويل، والمسائل الأخرى ذات الصلة بأثار الأزمة.

الأصغر قد أصيب بحمى مفرطة في السنوات الأخيرة، نتيجة لمعدلات النمو الهائلة، وتدهور معايير الضمان، وانتهاء مبدأ المفاضلة بين المخاطر والعائدات. وهنا ستظهر على المدى الطويل فائدة بطء النمو، وشح الائتمان، وانتهاج سياسات أكثر تحفظاً، وطرح أدوات أفضل، وكذلك دمج المؤسسات الأضعف معاً في كيان واحد قوي. ومن شأن الأزمة أيضاً أن تعجل من تطبيق تدابير حماية المستهلكين، التي تأخر تطبيقها طويلاً، والتي تشكل جزءاً من الإقراض المسؤول.

وعلى أقل تقدير، فقد بينت الأزمة بجلء قيمة اعتماد النهج القائم على الودائع في بناء أنظمة مالية محلية راسخة ودائمة، قادرة على خدمة الفقراء من خلال خدمات الائتمان والإدخار.

لجهات التمويل تشجيع تطوير المؤسسات حتى تصبح مرخصة لتجميع الودائع. وسيكون من الأهمية بمكان، إقامة علاقات جيدة مع المستثمرين الذين يضطلعون بالمسؤولية الاجتماعية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات..

## وسط الأزمة، تبرز الفرصة

يعد مجال التمويل الأصغر في جوهره قوياً. ومن المتوقع له أن يجتاز الأزمة المالية معافياً، ولكن معاف. وسوف تكون هناك مشاكل جديدة لدى مؤسسات محددة، وفي أسواق محددة، إلا أن العديد من تلك المشاكل سيكون مرجعه إلى عوامل أخرى لا علاقة لها بالأزمة، وإن أدت الأزمة إلى تفاقمها. ولكن بصفة عامة، فإن الانكماش المالي يحمل بين طياته أيضاً فرصاً، كما هو الحال مع العديد من الأزمات. ذلك أن بعض أسواق التمويل

يرجى عدم التردد في تبادل مذكرة المناقشة المركزة هذه مع زملائكم، وعدم التردد في طلب نسخ إضافية من هذه الدراسة، أو غيرها في هذه السلسلة.

وترحب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بملاحظاتكم على هذه الدراسة.

جميع إصدارات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء متاحة على موقع المجموعة على شبكة الإنترنت: [www.cgap.org](http://www.cgap.org)

CGAP

1818 H Street, NW  
MSN P3-300  
Washington, DC  
20433 USA

الهاتف: 202-473-9594

الفاكس: 202-522-3744

البريد الإلكتروني:

[cgap@worldbank.org](mailto:cgap@worldbank.org)

© CGAP, 2009

Littlefield, E. 2008. "Microfinance and the Financial Crisis." <http://microfinance.cgap.org/2008/11/18/microfinance-and-the-financial-crisis>

OECD. 2008. "Debt Relief Is Down: Other ODA Rises Slightly." <http://www.oecd.org/dataoecd/27/55/40381862.pdf>

Ratha, D., S. Mohapatra, and Z. Xu. 2008. "Outlook for Remittance Flows 2008-2010." Migration and Development Brief No. 8. Washington, D.C.: World Bank.

Reille, X., and S. Forster. 2008. "Foreign Capital Investment in Microfinance—Balancing Social and Financial Returns." Focus Note 44. Washington, D.C.: CGAP.

Symbiotics. 2009. "Reaching Out Through Investments." Symbiotics Quarterly Corporate Newsletter. Geneva, January.

Zaidi, S., M. Farooqui, and A. Naseem. 2008. "The Impact of Inflation on Microfinance Clients and Its Implications for Microfinance Practitioners." MicroNOTE No. 4. Pakistan Microfinance Network.

## المراجع

CGAP. 2008. "CGAP's Virtual Conference Highlights: How will microfinance weather the financial crisis storm?" <http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/1.26.4301>

Duflos, E., and B. Gaehwiler. 2008. "Impact and Implications of the Food Crisis on Microfinance." CGAP presentation. [http://www.cgap.org/gm/document-1.9.7450/Impact\\_and\\_Implications\\_of\\_Food\\_Crisis.pdf](http://www.cgap.org/gm/document-1.9.7450/Impact_and_Implications_of_Food_Crisis.pdf)

Fitch. 2009. "Microfinance—Testing Its Resilience to the Global Financial Crisis." Fitch Ratings Financial Services Special Report. New York, 22 January 2009.

قام بتأليف مذكرة المناقشة المركزة هذه، إليزابيث ليتفيلد، المدير التنفيذي للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وكريستوف نايدنغ، خبير التمويل الأصغر لدى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

وفيما يلي صيغة مقترحة للاستشهاد بالبحث الحالي:

Littlefield, Elizabeth, and Christoph Kneiding. 2009. "The Global Financial Crisis and Its Impact on Microfinance." Washington, D.C.: CGAP, February.

